مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة1 المجلد (21)– العدد (02)(ديسمبر، 2020) - ص 577 - 590
ISSN 1111-5149 /E.ISSN 2430-2588

الإدارة الاستعمارية المحلية في برنامج الاتجاه الاستقلالي (1937-1947)

Local colonialist administration in the independence trend program (1937-1947)

قواسمية عادل[1]، مخبر الدراسات الانسانية والأدبية (جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية) قسنطينة– gouasmiaadel2016@gmail.com

د. نور الدين ثنيو، (جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة) teniounour1@yahoo.fr

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول
2020-03-29	2020-09-21

ملخّص

ظلت السلطة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر طيلة فترة وجودها متمسكة بفكرة الإدماج الإداري لأغلبية من السكان الجزائريين في الدواوير والبلديات المختلطة مع أقلية أوروبية مستوطنة، وفي ظل تطورات الحكم المحلي للإدارة الاستعمارية في الجزائر، برز تطور الوعي والنضج السياسي لدى الأحزاب والتيارات السياسية والجمعيات التي باتت تبحث عن مصير الجزائريين، ولعل من بين هذه الأحزاب والتيارات ما تمثل في اتجاه التيار الاستقلالي الذي ظهر سنة 1926 بقيادة مصالي الحاج.

ويتمثل الهدف الأساس من هذه الدراسة في البحث عن تواجد الإدارة الاستعمارية المحلية في الجزائر من 1937 إلى 1947 وكيف تعامل معها تيار الاتجاه الاستقلالي.

ومن النتائج التي توصلنا إليها في بحثنا هذا ما تمثل في فشل كل التجارب الإدارية الاستعمارية الخاصة بالأهالي في تركيعهم وإخضاعهم لها مما اضطرت في سنة 1947 إلى إلغاء البلديات المختلطة بموجب المادة 53 من قانون 20 سبتمبر 1947.

الكلمات المفتاحية

الادارة المحلية؛ حزب الشعب الجزائري؛ الادماج الاداري؛ مصالي الحاج؛ الأقلية الأوروبية.

Abstract

The French colonial authority in Algeria remained committed throughout its existence to the idea of the administrative integration of a majority of the Algerian population in Dawwawer and municipalities with a Jewish minority. Among these parties and currents may be the trend toward independence that emerged in 1926 under the leadership of the Musali Hajj.

The main objective of this study is to look for the presence of the local colonial administration in Algeria from 1937 to 1947 and how the trend toward independence is being treate One of our findings is the failure of all colonial administrative experiments by the people to assemble and subdue them, which in 1947 forced the cancellation of mixed municipalities under article 53 of the Act of 20 September 1947.

Key words

Local Administration; Algerian People's Party; Administrative inclusion; Masali Al-Hajj; European minority

[1] قواسمية عادل

مقدمة

إن تطبيق المشروع الاستيطاني الفرنسي في الجزائر كان يعتمد في أساسه طيلة فترة تواجده على فكرة الإدماج الإداري لأغلبية من الجزائريين (الأهالي) في الدواوير والبلديات المختلطة مع أقلية أوروبية مستوطنة، وذلك من خلال إدارة محلية تهدف إلى تفكيك بنية المجتمع الجزائري، بقرارات ومراسيم تعمل على التوطين الأوربي بهدف بناء شرعية جديدة للاستعمار تحمل شعار " المهمة الحضارية ".

لقد اتخذت فرنسا من أسلوب الإدارة المحلية في الجزائر سبيلا لتطبيق سياستها واستراتيجيتها في حكم الجزائريين وفقا لتنظيم إداري ذو شأن محلي بمستوياته المتعددة، فعملت من خلال تنظيمها الإداري المحلي إلى توسيع العمالات ومناطق الجنوب، بل واعتمدت التنظيم البلدي في الجزائر كأسلوب لإخضاع المجتمع تحت السيطرة الاستعمارية (البلديات كاملة الصلاحيات، البلديات المختلطة بأراضي الشمال، بلديات أراضي الجنوب).

وفي ظل التطورات التي عرفتها الحركة الوطنية والتي باتت في مطالبها أقرب إلى طلب الحريات والحقوق الكاملة، والمطالبة بإلغاء البلديات المختلطة والمناطق العسكرية وإحلال محلها مجالس بلدية منتخبة عن طريق الاقتراع العام، ظهر حزب الشعب الجزائري بعد عقده للجمعية العامة في باريس 11 مارس 1937 في برنامجه الوطني الذي يعارض نظام الإدارة المحلية الاستعمارية الذي يخدم أقلية أوروبية وسط أغلبية سكانية جزائرية.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في كيفية تعامل تيار الاتجاه الاستقلالي مع حكم الادارة المحلية الاستعمارية في الجزائر؟ وما هي البدائل التي قدمها الحزب في ظل وجود الأقليات الأوروبية؟ كون الادارة الاستعمارية المحلية في الجزائر كانت تعني اهتمام الأهالي الجزائريين بتسيير شؤونهم المحلية بعيدا عن سيطرة الادارة المحلية التي جاءت بفكرة الإدماج الإداري لأغلبية الجزائريين في الدواوير والبلديات المختلطة مع أقلية أوروبية مستوطنة، والتي اعتمدت في حكمها على كثير من القوانين والمراسيم.

فرضيات البحث

1- ظل المشروع الاداري الاستعماري يتشكل من وحدات ادارية متنوعة تتميز بالطابع الاستعماري إلى اندلاع الثورة التحريرية. عندئذ كشفت السلطة الفرنسية عن غايتها النهائية بإلغاء كل الوحدات الأخرى والاحتفاظ بنموذج البلديات ذات الصلاحيات الكاملة للعنصر الأوروبي بشعار الادماج.
2- الادارة المحلية في العهد الاستعماري كانت تعني السكان الأوروبيين فقط دون الجزائريين.

3- تأكيد حزب الشعب الجزائري في برنامجه إلغاء النظام البلدي باعتباره التيار الاستقلالي الذي يؤكد على حرية حكم الجزائريين في تسيير شؤونهم، ولكن الحزب طرح أمرا بديلا جعله يدخل في متناقضة خطيرة بعد تقديمه للبديل وهو تحويل البلديات كلها إلى نظام واحد ذات صلاحيات كاملة.

منهجية البحث

أما عن المنهج المستعمل في هذا البحث والذي يتناسب مع طبيعة هذا الموضوع هو:

المنهج التاريخي: الذي يسمح بالدراسة التتبعية للظاهرة عبر الزمن، وهو يعتمد على جميع المصادر والمراجع المتعددة والمتنوعة، نقدها خارجيا وداخليا ثم صياغتها بتركيبها وتحليلها وتكوين قطع متكاملة ومنظمة من المعرفة التاريخية، وأخيرا إنشاء البحث بعد ربط الحقائق التاريخية المتوفرة، تحللها وتفسرها لتكون صورة كاملة، ثم إن التشخيص الموضوعي لدوافع الادارة المحلية في الجزائر المحتلة والمعالجة المعرفية يقتضي النفاذ إلى أعماق القوانين والتشريعات المتخصصة بالشأن المحلي والذي يستوجب حفرا في الوثائق.

المنهج الإحصائي: وذلك من خلال ذكر تعداد عدد الدوائر والبلديات ذات الصلاحيات الكاملة والبلديات المختلطة في الجزائر عام 1947، وكذلك من خلال إحصاء مجموع سكان البلديات في العمالات الجزائرية بعد 1945 كما هو موضح في الملاحق.

أهداف البحث

يهدف البحث للتعرف على ما يلي:

1- الدراسة المعمقة للإدارة الاستعمارية المحلية في الجزائر من 1937إلى 1947.
2- مدى تأثير الأقلية الأوروبية في التنظيم الاداري المحلي في الجزائر .
3- كيفية تعامل حزب الشعب الجزائري مع حكم الادارة المحلية في الجزائر، على اعتبار أن الحزب يمثل الاتجاه الاستقلالي الذي يرى بأن الجزائريين هم من يسيرون شؤونهم .

تعريف الإدارة المحلية

الإدارة المحلية تسمية "فيلولوجية " (الجندي، 1987: ص 160) للتعبير عن اللامركزية الإقليمية من الناحية التاريخية والقانونية في موضوعنا هذا هي، العمالة والبلدية، وللبلدية خاصتين، الأولى كونها تقسيما إقليميا لأنها تشغل حيزا جغرافيا، والثانية كونها شخصية إدارية لها مصالحها الخاصة تتمتع بحقوق وعليها واجبات، فالبلدية (ولد النبية، 2019: ص 181) هي المجموعة القاعدية للتنظيم الإداري.

يذهب " لارشي وريكتانفالد " إلى القول: " بأننا لم نجد في الجزائر، عند الاحتلال، لدى السكان المسلمين، هذه الوحدة الإقليمية (البلدية) التي تجمع الأفراد الذين تربطهم مصلحة مشتركة والتي تشكل البلديـة " (LARCHER, RECTANWALD 1923: 695)

والإدارة المحلية (MERLO, 1951: 60) أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة، لكنها في الجزائر أخذت الجانب الإداري ذا الشأن المحلي بمستوياته المتعددة دون الأخذ بالمدلول السياسي البحت لمفهوم "الدولة"(MERLO, 1951: 63)، وقد جرى استعمال تعبير آخر هو "الحكم المحلي" للدلالة على المهمة نفسها. والفرق بينهما أن الدول ذات الفضاء الأنجلوسكسوني أخذت باصطلاح الحكم المحلي بينما استعملت الدول ذات الفضاء اللاتيني اصطلاح الإدارة المحلية (الخطيب 1968: 76).

الواضح أننا أخذنا في الجزائر بتسمية "الإدارة المحلية" ذات الفضاء اللاتيني، غير أن هذا الاختلاف في التسمية ما بين "الإدارة المحلية" و"الحكم المحلي" في مجال اللامركزية الإدارية هو اختلاف في التسمية ليس إلا.

تمثل المحليات فاعلا أساسيا وشريكا أصيلا في إدارة شؤون الدولة والمجتمع. وقد لا نبالغ إذا أكدنا أنها الفاعل الرئيسي بالنظر إلى الدور الذي يضطلع به في المجتمع الكولونيالي، فهي الأقرب للمستوطن وهي التي تتعامل معه في شؤونه الحياتية اليومية.

تقوم الإدارة المحلية الفرنسية على عنصرين رئيسيين هما (ولد النبية، 2019: ص 190):

- الشخصية المعنوية.
- احتفاظ السلطة المركزية بالرقابة على الإدارة المحلية. التي تعنى باهتمام السكان في أي إقليم كان بتسيير شؤونهم المحلية بمفهوم الإدارة العضوي والمادي.

الادارة المحلية في برنامج حزب الشعب الجزائري

خلال الجمعية العامة لنجم شمال إفريقيا المنعقدة في باريس 28 ماي 1933، تمت المصادقة على أهم برنامج في تاريخ هذه الجمعية السياسية، جاء في بنده السادس من قسمه الأول "إلغاء البلديات المختلطة والمناطق العسكرية وإحلال محلها مجالس بلدية منتخبة عن طريق الاقتراع العام" (Alger Républicain – Liberté :08)

هكذا بدا واضحا أن نجم شمال إفريقيا كان أول حزب وطني يعارض بصراحة نظام الإدارة المحلية الاستعمارية وفي نفس الوقت يعطي البديل المتمثل في إنشاء مجالس بلدية منتخبة. بالاقتراع العام وهو يعلم جيدا أن الاستعمار لن يتنازل عن هذا المطلب الأخير، لأن ذلك يعني بكل بساطة ذوبان الأقلية الأوروبية وسط الأغلبية من السكان الجزائريين، إن هذا المطلب هدفه واضح إنه " استقلالي".

وهو عكس ما نجده موضحا لدى التيار الشيوعي مثلا، حيث يرى بأن البديل للإدارة المحلية يكمن في تحويل البلديات المختلطة إلى مراكز بلدية أو إلى بلديات ذات صلاحيات كاملة (بوعزيز، 2009: 121). بالنسبة للبعض منها، وظل الحزب يدافع على هذا المبدأ حتى بعد صدور القانون الأساسي الجزائري 20 سبتمبر 1947 (COLLOT, Henry 1978: 383)، بل نجد المطلب نفسه في برنامج الحزب لميثاق الوحدة والعمل المنشور في شهر مارس 1950(11 :(P.C.A)) .(LIBERTE

سارع مصالي الحاج إلى عقد اجتماع في ناتتير في ضواحي باريس يوم 11 مارس 1937 وتحويل جمعية أحباب الأمة إلى حزب سياسي جديد باسم حزب الشعب الجزائري (STORA, 1991: 12)، حيث نشر مكتبه السياسي في جريدة (ELOUMA) يوم 10 أبريل 1937 برنامج عمل الحزب الجديد جاء فيه: " حزب الشعب الجزائري في مهمته العاجلة يهدف إلى الكفاح من أجل تحسين وضعية الجزائريين النفسية والمادية بكفاح يشمل كل المطالب، حتى تلك المطالب الصغيرة ولا يستثني أي شيء في الدفاع على مصالح الجميع". ويضيف البيان: "..حزب الشعب الجزائري يرفض سياسة الادماج لأن هذه الأخيرة تتعارض مع تقاليد وماضي الشعب .. الادماج هو السراب، ما هو إلا سياسية تخريبية في فائدة الاستعمار " (بوعزيز، 2009: 211).

هكذا نلاحظ أن هذا الحزب الوطني الاستقلالي قد أدرك حقيقة الاستعمار وأوضح أن بديل النواب لا يمثل حلا صحيحا للجزائريين، ولهذا نجده ينشر برنامجه نذكر منه ما يلي: " نحن الوطنيون نصرح أن مطالب شعبنا لن تتحقق إلا إذا كنا أقوياء، ببرنامج يحقق وحدتنا، ويمكن أن نحافظ على مبادئنا الخاصة وفي نفس الوقت نوحد جهودنا في عمل مشترك فلنتحد على هذا الأساس" (قبايلي، 2016: 216).

إن حزب الشعب الجزائري صرح أن الهدف الذي رسمه لنفسه وهو رفع الجزائر في صف الأمم الكبرى الأخرى المتمتعة بكل حقوقها وذلك بـ:

في الميدان السياسي: إلغاء الإنديجينا، منح الحريات الديمقراطية، إلغاء المساعدات للجمعيات الكاثوليكية، حرية السفر، تحويل المفاوضات المالية إلى مجلس جزائري منتخب بالاقتراع العام دون تمييز عرقي أو ديني، الفصل بين السلطات.

الميدان الإداري: فتح كل المناصب أمام الجزائريين دون تمييز. إلغاء كل التعويضات ذات الطابع العنصري والسياسي. إلغاء البلديات المختلطة ومناطق الجنوب.

يتضح مرة أخرى أن مطالب إلغاء البلديات المختلطة (ARON, 1961:15) وارد في برنامج هذا الحزب الوطني، غير أن هذا البرنامج لا يجعل من مسألة البلديات المختلطة مسألة سياسية بحتة لأنه يصنفها ضمن المطالب الإدارية.

أثناء الحرب العالمية الثانية، كان من الطبيعي أن تتحول مسألة مراجعة التركيبة الإدارية والسياسية أثناء الحرب العالمية الثانية إلى اهتمام من الدرجة الثانية نتيجة حدثين بارزين.

أولهما استسلام فرنسا أمام قوات هتلر في جوان 1940 وما يترتب عنه من انعكاسات على فرنسا والجزائر.

نزول قوات الحلفاء يوم 08 نوفمبر 1942 بشمال إفريقيا، حيث كان لهذا الحدث الأثر الكبير على مستقبل الجزائر. وضعت الحرب العالمية الثانية فرحات عباس في الواجهة الأولى، حيث أخذ نجمه يسطع أكثر فأكثر لدرجة أنه: " أصبح ينظر إليه كرمز للوطنية الجزائرية "، يقول المؤرخ جوليان

(JULIEN, 1952: 278)، لكنه يضيف في نفس الوقت: "إن حكومة فيشي لم تعرف معارضة حقيقية من طرف الأهالي لأن المعارضين الحقيقيين كانوا في السجون "(DEPONT, 1930: 64)

اعتبر فرحات عباس نفسه إصلاحيا تقدميا اثناء الحرب، لقد كان قبلها اندماجيا متحمسا، وفي 10 أبريل 1941 كتب رسالة إلى المارشال بيتان باسم الشبان الجزائريين، الفلاحين والعمال والمناضلين عنوانها " جزائر الغد(CHAMP, 1945: 42) " تعرض فيها إلى إنشاء قاعدة جديدة في البلديات أساسها الدوار، وفي نفس الوقت طلب تحويل هذه الدواوير، (ولد النبية، (2011): ص 62-87)، إلى مراكز بلدية مسيرة من طرف مجالس منتخبة مع مضاعفة الدوائر والعمالات وإلغاء منصب الحاكم العام والنظام العسكري في الجنوب، ومن الواضح أن هذه المطالب مشابهة لمشروع برنامج حزب الاتحاد الشعبي الجزائري سنة 1938.

كان الحاكم العام بيروتون (Peyrouton) منذ جانفي 1943 ومدير الشؤون الأهلية أغستين بيرك يعلمان أن فرحات عباس يحضر في البيان الذي كان حديث الساعة، لأنه منذ نزول قوات الحلفاء بأرض الجزائر بدأ السياق نحو السلطة، فالجميع أخذ يظهر مساعدته للحلفاء الجمهوريين الديغوليين ... اليهود. لكن لا أحد فكر في الدفاع في مصالح أكثر من ثمانية ملايين من المسلمين الجزائريين، ولهذا عمل هؤلاء على طرح مشكل مستقبلهم بأنفسهم خاصة وأن مطالبهم السابقة كلها اصطدمت بمعارضة السلطة الاستعمارية، وفي هذه الظروف صدر بيان فبراير (LEOURNEAU, 1947: 108).

استطاع فرحات عباس أن يكسب ثقة الوطنيين من أنصار حزب الشعب الذي ظل يعمل في السر، ويطالب بإخراج مصالي من السجن، نفس الثقة كسبها من جانب النواب المسلمين، ومن أنصار جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، خاصة منهم العربي التبسي وخير الدين وتوفيق المدني هذا حسب شهادة عباس نفسه(ABBAS, 1962) : 140) ..

فرحات عباس هو الذي أطلق اسم "البيان" على تلك الوثيقة التاريخية لأنه كان يرى أن هذا الاصطلاح أكثر وزنا من مصطلح "ميثاق"، إن نص تلك الوثيقة المتواضعة على كل حال ميزت نهوض الوعي الوطني لدى الشباب الجزائري. إن البيان الجزائري الصادر يوم 12 فبراير 1943 أوضح أن الادماج كان عبارة عن أكذوبة صدقها الأعيان والنواب وفي مقدمتهم فرحات عباس الذي أصبح يقاطع سياسة الادماج. وجاء في نص هذا البيان بعد مقدمة طويلة ما يلي: الشعب الجزائري يعرض مطالبه بوضوح.

- استنكار الاستعمار وتصفيته
- تطبيق مبدأ تقرير المصير على جميع البلدان.
- منح الجزائريين دستورا خاصا.

سلم نص البيان إلى الحاكم العام بيروتون يوم 31 مارس 1943، أي بعد موافقة أنصار حزب الشعب وجمعية العلماء المسلمين والنواب. ويبدو أن بعض النواب رفضوا إمضاء نص البيان. وعد الحاكم العام بدراسته واعتباره قاعدة للإصلاحات المقبلة حسب فرحات عباس، وقد أمر الحاكم العام يوم 03 أبريل 1943 بتشكيل لجنة لدراسة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الإسلامية لإنجاز برنامج إصلاحات ممكنة أثناء الحرب. غير أن البديل بالنسبة لمسألة البلدية المختلطة جاء في ملحق البيان الصادر يوم 26 ماي 1943 الذي طرح أكثر مما جاء في نص البيان، وفي انتظار ذلك فإن ملحق البيان يطلب من الحكومة الاستجابة لإصلاحات آنية منها خاصة:

المشاركة الآنية والفعلية لممثلي المسلمين في حكومة إدارة الجزائر، بواسطة إدارة مستقلة للدواوير في البلديات المختلطة وفقا لقانون 1884، كما أن الجماعة ورئيسها يتحولون إلى مجلس بلدي ورئيس دوار (مير). إن موافقة مصالي الحاج والابراهيمي المبدئية على نص هذا الملحق تزيد من أهميته التاريخية (KADDACHE, 1993: 989) من خلال ما تقدم ندرك أن الحركات السياسية الجزائرية، قد أثبتت وجودها وفرضت بديلها وسط الحرب العالمية الثانية، رغم مضايقات السلطة الاستعمارية، وكان يبدوا أن فرنسا الديغولية مستعدة للاستجابة هذه المرة على الأقل من خلال ما أسمته بإصلاحات في نظر النواب على كل حال، لكن الحقيقة كانت عكس ذلك تماما، لأن المنطق الاستعماري يتناقض مع مطالب الحركة الوطنية.

الإصلاحات ما هي إلا تكتيك جديد استعملته الإدارة الاستعمارية في فترات ضعفها، ولعل هذا ما يفسر تحفظ الوطنيين الجزائريين اتجاه نص البيان. ومن الواضح أن قرار 07 مارس 1944 (J.O.R.F. 18 Mars 1944)، يمثل الجواب الرسمي للسلطة الاستعمارية اتجاه مطالب البيان الجزائري، وهكذا يمكن أن نستنتج أن مطالب النواب انتهت بالفشل، والحقيقة أن هذا الفشل كان متوقعا من طرف الوطنيين.

أدت انعكاسات هذا الرفض بالنواب (أنصار فرحات عباس على الأقل) (BELKHODJA, 2000: 19)، وحزب الشعب الجزائري الذي ظل يعمل في السرية وأنصار جمعية العلماء إلى تشكيل جبهة موحدة ضد هذا القرار يوم 14 مارس 1944 باسم حركة أحباب البيان والحرية (A.M.L-EL) (HADJ, 1997: 25). ورفض الحزب الشيوعي الجزائري الانضمام إلى هذه الجبهة. إن القانون الأساسي لهذه الحركة بزعامة فرحات عباس، رغم طابعه الفيديرالي يلاحظ عليه التركيز على الطابع الاجتماعي، بمحاربة الاقطاعيين في الريف الذين لهم مصلحة في بقاء النظام الاستعماري، غير أن الأهم في هذه الحركة تجمع الحركة الوطنية في جبهة ضد الاستعمار، هدفه نشر فكرة دولة جزائرية وإمكانية تحقيق جمهورية فيديرالية مستقلة ذاتيا تحت اطار الجمهورية الفرنسية الجديدة في ذلك الوقت .

حركة فرحات عباس المطلبية تحولت سنة 1946 إلى حزب اتحاد البيان الديمقراطي الجزائري (BELKHODJA,1999: 196)، وجمعية العلماء المسلمين برئيسها الجديد البشير الابراهيمي،

وطبعا حزب الشعب الجزائري الذي استأنف نشاطه بعد مرحلة سرية، لكن باسم جديد هو حركة انتصار الحريات الديمقراطية منذ 1947. يتضح أن حزب فرحات عباس ظل يؤمن بمبدأ الإصلاح بالنسبة له ينبغي تحويل كل الوحدات الإدارية إلى بلديات ذات صلاحيات كاملة (KADDACHE, 1993:647)، وفي ظل التفوق الديمغرافي للجزائريين في الريف تتحول هذه المناطق الريفية تحت سيطرة الجزائريين. لكن هل كان هذا الحل ممكنا خاصة بعد صدور القانون الأساسي للجزائر 20 سبتمبر 1947 ؟ ثم أن المراكز الاستيطانية الصغرى الموجودة داخل البلديات المختلطة كانت تتمتع باستقلالية تامة لا يمكن أن تتخلى عنها السلطة الاستعمارية أمام التفوق العددي للجزائريين.

نظام الإدارة المحلية وحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية

بالنسبة لحزب الشعب الجزائري (P.P.A)، الذي استأنف العمل السياسي رسميا سنة 1947 باسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وظل يطالب بمبدأ إلغاء النظام البلدي، لكن هذه المرة وسط ظروف خارجية وداخلية جديدة، دفعت هذا الحزب إلى قيادة نشاط الحركة الوطنية الحديثة بالتغلغل داخل أوساط الجماهير الشعبية (MAHSAS, 1979: 367)

ونكتفي هنا بذكر بيان المؤتمر الفيدرالي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية لعمالة وهران المنعقد 10 إلى 11 أوت 1948 بمدينة وهران: جاء فيه: " صادق المؤتمر بالإجماع على النص التالي (A.W.O, 1947: 08): أهم ما جاء فيه بخصوص موضوعنا: الصمود ضد التعسف الإداري في كل المجالات .ومعارضة كل المناورات والضغوطات المستعملة ضد مناضلي ونواب حركة الانتصار والحريات الديمقراطية وضد كل شخص ينتمي إلى حركتنا .والمطالبة بإطلاق السراح الفوري لكل المساجين السياسيين ضحايا التعسف الإداري".

في مشروع برنامج حزب الشعب (حركة انتصار الحريات الديمقراطية) سنة 1953. أكد هذا الحزب مبدأ إلغاء النظام البلدي لكنه طرح بديل تحويلها إلى بلديات ذات صلاحيات كاملة. ونفس المطلب موجود في برنامجه السياسية عام 1952، وهذا يؤكد صراحة تناقضا داخل الحزب (حزب الشعب الجزائري) الطاهر الغول، (2014)، مفهوم الدولة الجزائرية في فكر الحركة الوطنية (1919-1954)، أطروحة ماجستير، جامعة حمة لخضر. الوادي ولا نتعجب إذا قلنا بأنه وقع في أزمة سياسية لن يخرج منها أبدا، حيث من المفروض أن يطالب بإلغائها نهائيا لأنه حزب استقلالي. هذا الطرح يجعلنا نستنتج حتى وإن تعلق الأمر بمسألة واحدة هي نظام الإدارة المحلية بأن المكتب السياسي حركة انتصار الحريات الديمقراطية (BEQUET, 1882: 123) كان قد ابتعد نوعا ما عن استراتيجية الحزب الاستقلالية والرافضة لمبدأ الادماج السياسي والإداري خاصة. إن بديل نظام الإدارة الاستعمارية المحلية يفرض الإجابة عن سؤال هام وحاسم، هو ما مصير الأقليات الأوروبية ؟ ومما تقدم من عرض لهذه المسألة، فإن الحركات السياسية الجزائرية وقفت موقفا غامضا يحتمل عدة إجابات خاصة تلك التي تتعلق بتحويلها إلى بلديات ذات صلاحيات كاملة، يوحي بأن هذا الحل يخدم الحركة الوطنية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية بنوع من التباين بين مختلف مناطق شمال الجزائر. لكن نظام

البلديات ذات الصلاحيات الكاملة وضع أساسا لخدمة مصالح الأقلية الأوروبية، فكيف يمكن أن يخدم مصالح الجزائريين حتى وإن تم تعديل نسبة التمثيل داخل المجالس المحلية ؟ ومن جهة أخرى لا نعتقد أن الأوروبيين كن بإمكانهم التخلي عن مصالحهم بسهولة.

عمل الاستعمار الاستيطاني في الجزائر علي تطبيق سياسة استعمارية إدارية تجسد تسلطها في نظام الإدارة المحلية، من خلال إيجاد صيغة سياسية وإدارية تجمع الدواوير تحت السلطة المركزية للإدارة الفرنسية. إن اختراع الإدارة الاستعمارية لهذا التنظيم المحلي، حتى لا نقول تنظيما بلديا، فريدا من نوعه، مما يدل على أن الجزائر كانت ميدانا لتجارب مختلفة، حيث أنشأ النظام العسكري الأسس الأولى، وعند قيام النظام المدني تم تعديله بإصدار مجموعة من المراسيم في فترات متواصلة. لكن الفكرة الأساسية بقيت على حالها لأن التنظيم المحلي هذا بني منذ البداية على أخطاء. أساسها مبدأ التميز العددي والعنصري. والعجيب في هذا التنظيم هو ظهور بلديتين في مكان واحد. ظهرت مثلا بلدية معسكر (عميراوي، (2011): ص 79 - 108)، ذات الصلاحيات الكاملة وبلدية معسكر المختلطة ونفس الشيء حدث في مناطق أخرى في كامل التراب الجزائري. كيف يعقل أن يسكن الجزائريون في بلديتين مختلفتين في منطقة واحدة وأحيانا، البلديتين تحت اسم واحد. ولم يكن بإمكان الاستعمار أن يجيب عن ذلك رغم أن ذلك التناقض استمر طيلة عقود طويلة، وكان من حق الجزائري أن يتساءل عن تأزم وضع الجزائريين فقط دون غيرهم من الأوروبيين واليهود.

تنظيم الإدارة المحلية الاستعمارية، لا علاقة لها بالبلدية إلا بالاسم، لأن الجزائريين عاشوا مهمشين. وضعهم الاستعمار في سجن كبير، بهدف ابقائهم في وضعية متخلفة ومنعهم من تحقيق أي تطور في سبيل الوعي بوضعيتهم.

كان الكولون في هذا التنظيم المحلي، يمثلهم شيخ البلدية (المير) الذي يحكم البلديات ذات الصلاحيات الكاملة والأقلية الأوروبية يمثلها الحاكم الإداري (المستاتور) يحكم البلدية المختلطة والضابط العسكري يحكم البلدية الأهلية، ولا مكان للجزائري في هذا التنظيم الظالم .هكذا لم يعد هناك فرق بين البلديات المختلطة والبلديات ذات الصلاحيات الكاملة، لأن كلاهما أصبح يضم أغلبية من السكان الجزائريين، المدن الكبرى التي كان يعتبرها الاستعمار من أحسن النماذج الاستيطانية، مثل وهران وسيدي بلعباس، سطيف، تيزي وزو، عنابة، البليدة، مستغانم ... وغيرها، هي الأخرى أصبح أغلب سكانها جزائريون.

لقد رفعت الإدارة الاستعمارية شعار ما كانت تسميه بالإصلاحات. إن مشروع تجديد أحلام المحتلين بإمكانية تجديد النظام الإداري الاستعماري ولد ميتا. ولا شيء قد تغير فعلا بالنسبة للجزائريين. لقد مست هذه الإصلاحات الجانب الشكلي فقط، فمثلا على سبيل الذكر، كان الجزائريون يمثلون ربع المجلس البلدي فأصبحوا يمثلون خمسين؟ .كما عجزت الإدارة الاستعمارية عن إبداع أفكار وحلول جديدة. وهذا أثبت أن الاستعمار يحمل في طياته بوادر فشله. حتى فكرة تأسيس المراكز البلدية أي تجميع الجزائريين دون غيرهم في وحدة إدارية واحدة، لم تكن فكرة جديدة، لأنها صيغة إدارية وسياسية أوجدها النظام العسكري من قبل، عرفت باسم البلديات الفرعية. ورغم كل ذلك طبق

الاستعمار سياسة الهروب إلى الأمام، وظل متمسكا بفكرة الادماج الإداري إلى غاية اندلاع حرب التحرير الجزائرية. مما يدل على أن الاستعمار ظل يؤمن بفكرة إمكانية تجديد وجوده في الجزائر إلى آخر لحظة.

في سنة 1937 بدأ الحوار السياسي حول مسألة الإدارة المحلية، لأن السلطة الفرنسية نفسها اعترفت بالفشل لأول مرة وعن نيتها في الإصلاح. غير أن ذلك لم يكن ممكنا لأن السلطة الاستعمارية، لم تكن تملك الحل. وظلت اصلاحاتها شكلية، بل كانت عبارة عن سلاح استعملته لمحاربة الجزائريين وحركتهم الوطنية.

الاستنتاجات:

يمكننا متابعة تطور الحركة الوطنية الجزائرية الحديثة في تجنيدها للجماهير الشعبية، من خلال السياسة الإدارية نفسها وفي هذا التصادم نراعي ثلاثة ميزات اصطبغ بها التطور التاريخي للإدارة المحلية الاستعمارية في تسيرها لمصالح السكان الجزائريين وهي في الاستنتاجات التالية:

- الميزة الأولى هي طبيعة الاستعمار الاستيطاني الرهيب المدعم بالتوطين الأوروبي. سيطر المحتلون على أغنى الأراضي الزراعية وعلى أكثر من ثلاثة أرباع من الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى سيطرتهم على البنوك والتجارة والصناعة وبالتالي الهيمنة على السوق الجزائرية. كانت سيطرة الإدارة المحلية سيطرة شاملة في كل نشاطات المجتمع. نتائج هذه السيطرة كانت لها عواقب خطيرة، فمن جهة التفقير الكامل الذي أنتجته المصادرة العنيفة، ومن جهة ثانية أصبحت مقاومة الاستعمار لا تفرق بين كل ما يرمز للسيطرة الأجنبية. وهذا ما يفسر بأن نمو الشعوبية في تيار الحركة الوطنية كان له علاقة وثيقة بعدم احترام الإدارة الاستعمارية لتقاليد الجزائريين وحريتهم في تسيير شؤونهم المحلية.
- في الأرياف الجزائرية، قامت العلاقة بين المستعمر والمستعمر على العنف. كانت النظرة إلى المستعمر على أنه مغتصب فواجهته الجماهير الريفية بتضامن الجماعة التي لم تعبر عن ذاتها باللغة السياسية بقدر ما عبرت بلغة الدين، ولقد فسر الصراع على أنه مواجهة ما بين المسلمين " الأوروبيين والمسيحيين" الذين أتهموا بأنهم مسؤولون عن التعسف الإداري.
- الميزة الثانية هي تمزيق المجتمع بطريقة غير طبيعية، حيث صدمه تغلغل النظام الرأسمالي بصدمة عنيفة. وكان قانون الأهالي يمنع حتى حرية تنقل الجزائريين إلى جانب الامتيازات التي منحتها الإدارة للأعيان في الريف، وبعض العائلات المختارة في المدن الجزائرية. كل هذا التمزيق منع في غياب الحريات السياسية من تكوين التضامن الضروري للحركة الوطنية، فلا نتعجب إذا إن كان معنى "الاستقلال" يظهر أولا عند العمال الجزائريين في فرنسا.
- يمكن أن نقول بدون تردد أن الحركة الوطنية السياسية ضحت بمجهود كبير في سبيل الكفاح الداخلي، مما يدل على عمق وخطورة التمزيق الاجتماعي الذي ميز تطور الجزائر والاتجاه الاستقلالي اختار الاعتماد على الجماهير الشعبية الذي ظل الريف الجزائري، الممول الأساسي لها والادماج الإداري في النظام الاستعماري الفرنسي. كان يخص المدن والمراكز الاستيطانية

ذات التوطين الأوروبي الكبير. أما الباقي أي أهم مناطق البلاد فتم تنظيمها في شكل بلديات مختلطة مسيرة من طرف حاكم اداري فرنسي، يساعده موظفون جزائريون هم "القياد". زيادة على أن التحالف بين الأعيان والإدارة المحلية جعل الجماهير الشعبية تشعر أكثر فأكثر بفكرة التضامن، التي هي ضرورة أساسية لتكوين حركة وطنية.

- أما الميزة الثالثة فتتمثل في كون الحركة الوطنية الجزائرية تطورت ونشطت في المدن، نقصد البلديات ذات الصلاحيات الكاملة والممثلون الحقيقيون لها لم يكونوا ينتمون إلى "العمال"، وبدرجة أقل إلى البورجوازيين نظرا لضعف هذه الفيئة رغم أن المؤرخين يسجلون بروز ما اصطلح عليه بالبورجوازية المسلمة في المدن منذ بداية القرن العشرين لتبرر السياسة الاستعمارية. لكن لا ننسى أن أغلب المسؤولين السياسيين في الحركة الوطنية من أصل ريفي، ذلك أن الريف الجزائري ظل الممول الرئيسي للتيار الاستقلالي، ولعل هذا ما يفسر الصعوبة التي وجدها هذا التيار الأخير في قيادة الحركة الوطنية.

إن التجربة الإدارية الاستعمارية المتمثلة خاصة في البلديات المختلطة والدواوير لم تحقق الأهداف الاستعمارية المرجوة وهي السيطرة التامة على كامل التراب الجزائري عسكريا وإداريا، خاصة في المناطق الجبلية ولهذا كانت تجربة سنة 1927 تهدف إلى إنشاء مراكز بلدية في الدواوير الآهلة بالسكان ووضع برنامج لتنظيم وسير عمل المركز البلدي.

لقد فشلت كل التجارب الإدارية الاستعمارية الخاصة بالأهالي في تركيعهم وإخضاعهم لها مما اضطرت في سنة 1947 إلى إلغاء البلديات المختلطة بموجب المادة 53 من قانون 20 سبتمبر 1947.

خاتمة ونتائج الدراسة

إن المظالم التي عاشتها الجماهير الشعبية عبرت عنها الحركات السياسية في مطالبها، وهكذا ظل مطلب إلغاء التنظيم الإداري المحلي يعبر على ذلك الشعور الذي أخذ يقاوم السياسة الاستعمارية المفروضة على المجتمع الجزائري طيلة عقود طويلة، والتي أنتجت الأزمة الريفية، أي أن الاستعمار أوصل الجزائريين إلى مأزق دفعهم إلى تقديم البديل وبالتالي التفكير في الاستقلال.

كان من الطبيعي أن يعترف الاستعمار بفشله في التنظيم الإداري المحلي الخاص بالجزائريين. ثم أن الإدارة الاستعمارية نفسها كانت توهم الجميع أنه نظام مؤقت، وطبعا هذا هو الأسلوب الخبيث الذي تميز به الاستعمار الاستيطاني في الجزائر. استطاع من خلاله أن يجذب نخبة من الجزائريين الذين تشبعوا بمبادئ المهمة الحضارية لفرنسا في الجزائر معتقدين أنها سوف تدمج الجزائريين وتمنح لهم كل الحقوق في المستقبل. غير أن برنامج حزب الشعب الجزائري قد أخلط أوراق السياسة الاستعمارية بعد تمسكه بمطلب الغاء البلديات المختلطة والمناطق العسكرية وإحلال محلها مجالس بلدية منتخبة عن طريق الاقتراع العام، وكأن حزب الشعب الجزائري يعارض وبصراحة نظام الإدارة المحلية الاستعمارية وفي نفس الوقت يعطي البديل المتمثل في إنشاء مجالس بلدية منتخبة بالاقتراع العام، رغم معرفته المسبقة بأن الاستعمار لن يستجيب لمطلب حزب الشعب، بل وجب إحلال أقلية أوروبية وسط أغلبية جزائرية، تسير شؤونها من خلال آليات نظمتها الإدارة المحلية التابعة للحاكم العام الفرنسي.

لقد أحدث المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر منذ الاحتلال جروحا غائرة، لدرجة أنه أثر في حسم مسألة بناء المجتمع الجزائري ما بعد الاستقلال. وذلك بالاعتماد الكلي على موضوع تنظيم الإدارة المحلية التي تحكمت بدرجة كبيرة في عملية إنتاج شروط هيمنة العنصر الأوروبي على العنصر المحلي من خلال تشكيل آليات الحكم. التي ما فتئ الاستعمار أن يعترف بفشله في هذا التنظيم الإداري بكل أشكاله وآلياته إلى غاية انتزاع الجزائريين حقوقهم وتحقيقهم لاستقلالهم.

التوصيات:

على متتبع دراسة الإدارة المحلية في الجزائر أن يعتبر الاستعمار الاستيطاني أقبح صور التسلط والتعسف في التاريخ، لأنه اعتداء استهدف القضاء على شعب أصلي بشعب دخيل أجنبي، مع اعتماد المستوطن كأداة لفرض شرعية جديدة بمؤازرة الجيش والإدارة. ثم العمل على توضيح ردة فعل الأحزاب الوطنية كحزب الشعب الجزائري على ممارسات الإدارة المحلية في الجزائر.

على دارس السياسة الإدارية الفرنسية في الجزائر أن يتقصى المقاربة التاريخية بين السياسة الاستعمارية المحلية وتعنتها من جهة والجزائريون وتوطدهم في الجهة المقابلة.

يعتمد فهم الماضي على استرجاع الوثائق الأرشيفية الأصلية ونقدها، لمعرفة حقيقة عمق وخطورة التمزيق الاجتماعي والعنف الذي ميز تطور الجزائر المعاصرة خلال الحكم الإداري المحلي الفرنسي.

الملاحق:

الملحق رقم – 1 – مراسيم وقرارات التنظيم البلدي في الجزائر.

1-تعديل المادة 164 من قانون 05 أفريل 1884 (باريس 01 أوت 1918) .

2-مرسوم (01) الصادر في 06 فبراير 1919 ويتعلق بتمثيل الأهلي الخاضعين لقانون الأحوال الشخصية الإسلامية.

3-مرسوم (02) الصادر في 06 فبراير 1919 ويتعلق بإعادة تنظيم الجماعة بالبلديات كاملة الصلاحيات.

4-قرار (01) الصادر في 05 مارس 1919 ويخص تشكيل القوائم الانتخابية للأهالي بالدواوير وبلديات الجزائر.

5-قرار (02) الصادر في 05 مارس 1919 ويتعلق بتنظيم وصلاحيات الجماعات بالدواوير في البلديات المختلطة.

6-قرار (03) الصادر في 05 مارس 1919 ويتضمن إنشاء جماعة في كل دوار بالبلديات كاملة الصلاحيات.

7-قرار (04) الصادر في 05 مارس 1919 ويتعلق بنظام انتخاب الجماعة وسير عملها بالبلديات كاملة الصلاحيات.

Journal Officiel de l'Algérie de 1927-1947.

الملحق رقم 02 : التقسيم العددي للوحدات الإدارية في الجزائر عام 1947 .

العمالات ومناطق الجنوب	عدد الدوائر	البلديات ذات الصلاحيات الكاملة	البلديات المختلطة	المراكز البلدية
وهران	06	123	20	04
الجزائر	07	124	24	134
قسنطينة	07	83	34	18
الجنوب	04	00	19	00
المجموع	24	330	97	156

-E.S.G.A.GAA. Année 1947. P 673

الملحق رقم 03 : مجموع سكان البلديات في العمالات الجزائرية بعد 1945.

العمـــــالات	الفرنسيـــــــــون		الأجـــــــانب		مجموع سكان البلديات
	ف. قانون مدني	قانون الأحوال الشخصية المدنية	غير المسلمين	المسلمين	
الجزائر	357.263	2.354.403	12.830	4.293	2.728.789
وهران	343.889	1.535.565	28.485	50.205	1.967.144
قسنطينة	173.250	2.912.856	3.291	1.761	3.091.158
الجنوب	11.961	799.276	980	2.042	814.259
المجموع	886.363	7.602.100	45.586	67.301	8.601.330

-Documents Algériens. N8.1 Fév. 1950.p 9.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- الجندي، مصطفى. (1987)، *الإدارة المحلية واستراتيجيتها، الإسكندرية*، منشأة المعارف.
- الخطيب، أحمد. (1968)، *حزب الشعب الجزائري*، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
- بوعزيز، يحي. (2007)، *سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية، (1830-1954)*، د.م.ج، الجزائر.
- بوعزيز، يحي. (2009)، *السياسة الاستعمارية، من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري1830-1954* ، طبعة خاصة، الجزائر، دار البصائر للنشر والتوزيع.
- عميراوي، احميدة. (2011)، السياسة الادارية الاستعمارية في الشرق الجزائري، من خلال مشروع لويس بلانكي، مجلة المصادر، (م.و.د.ب.ح.و.ث)، العدد 6.
- قبايلي، هواري. (2016)، *السياسة الفرنسية اتجاه الدين الاسلامي ومؤسساته بالجزائر (1830-1962)* ، وهران، دار القدس العربي.

- ولد النبية، كريم. (2019)، *تاريخ الإدارة الاستعمارية المحلية في الجزائر 1830-1954 من خلال الوثائق الأرشيفية*.
- ولد النبية، كريم. (2011)، *سياسة الإخضاع وقوانين الإنديجينا من خلال أرشيف الإدارة الاستعمارية في الجزائر*، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية / جامعة الوادي، العدد2.
- الغول الطاهر. (2014)، م*فهوم الدولة الجزائرية في فكر الحركة الوطنية (1919-1954)*، (أطروحة ماجستير). كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، الوادي، جامعة حمة لخضر.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- A.W.O. Dossier de Presse. N 2261- EL-MAGHRIB – Analyses – Citations- N 27 . 21 -08-1948
- ABBAS. Ferhat,(1962). *Guerre et révolution d'Algérie* .I. La nuit coloniale. Paris. R julliard.
- Alger Républicain – Liberté – Oran Républicain.
- ARON.(R).(1961). *les Origines de la Guerre d'Algérie*. éd Fayard. Paris.
- BELKHODJA. Amar,(25-8-1999). *commémoration d'un centenaire. Ce que Ferhat Abbés a dit.* In Quotidien d'Oran.
- BELKHODJA. Amar,(jeu 10 fév 2000). *Farhat-ABBES. Les remèdes du pharmacien.* lin Quotidien d'Oran.
- BEQUET. L. (1882). *Répertoire des droits administratifs.* V. Algérie. T.I.
- CHAMP. Maxime. (1945). *Les communes en Algérie*. P.et G. Soubiron. Alger.
- COLLOT. Claude. (2éd. O.P.U.1981). et Henry. (J-R). (1978), *Le mouvement National Algérien*. Textes 1912-1954. LHarmattan /O.P.U. Paris/Alger.
- DEPONT. O.(1930). *L'Algérie du centenaire.* loeuvre français libération de conquête moral et l'évolution sociales des indigènes. Recueil siery. Paris.
- EL-HADJ. *Réformisme. ((DIM 23 fév 1997). et conscience historique*. lin liberté.
- J.O.R.F. 18 Mars 1944.
- JULIEN. Charles-André,(1952). *L'Afr / Nord en Marche*. Ed juillard. Paris-1éd .
- KADDACHE. Mahfoud. Histoire du Nat. Annexe N 52.
- KADDACHE. Mahfoud, (1993). *Histoire du nationalisme algérien. Question nationale et politique algérienne 1919-1951*. T1 et T2. *Alger*. ENA. 2edition.
- LARCHER (M) et RECTANWALD (G), (1923). *Traité élémentaire de législation Algérienne*. T1. 3édition. L'Algérie. Organisation politique et administrative. Paris.
- 17. BEQUET. L. (1993). SIMON (M). *L'Algérie. gouvernement. Administration.* Législation. Edition Dupont. 3Vol. paris. P 248.
- LIBERTE.((P.C.A) (Jeudi 30 Mars 1950).
- LEOURNEAU. *Evolution Politique de L'Afr*..
- STORA. B. (1991). *Histoire de l'Algérie coloniale 1830-1954*. Ed. La Découverte.
- MAHSAS. Ahmed. *Le mouvement révolutionnaire en Algérie de la Première guerre mondiale a 1954 . Essai sur la Formation Du mouvement national*. LHarmattan. Paris. 2éd. 1979
- MERLO. M. (1951). *L'organisation administrative de l'Algérie*. Paris.
- MERLO (M). *L'organisation administrative*. Op.cit. Paris.